

تقرير

الحزام الأحمر:

المقاربة الأمنية-التنموية لاحتواء الصراع النكسالي في الهند

13-10-2025



إعداد

هاجر أيمن

وحدة الإرهاب والصراعات المسلحة بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

يُعد الصراع النكسالي-الماوي أحد أكثر التحديات الأمنية والاجتماعية تعقيدًا واستمرارية في تاريخ الهند المعاصر. فقد انطلق من احتجاجات لمجموعة من الفلاحين في قرية نكسالباري عام 1967، تعبيرًا عن حالة من التهميش والفقر وغياب العدالة في توزيع الأراضي والموارد، قبل أن يتحول إلى حركة تمرد مسلحة تستند إلى الأيديولوجيا الماوية الثورية الداعية إلى إسقاط النظام الإقطاعي-الرأسمالي وإعادة توزيع الثروة والسلطة. ورغم اعتبارها أحد أخطر التهديدات للأمن القومي الهندي، شهدت الحركة منذ مطلع عام 2025 تراجعًا ملحوظًا بفعل الاستراتيجيات الأمنية والتنمية المتكاملة التي انتهجتها الدولة. ومع ذلك، ما تزال قضايا الفقر ونزع الأراضي والتهجير القسري، فضلًا عن الانتهاكات الحقوقية، وهو ما يخلق بيئة اجتماعية خصبة تمكن الحركة من إعادة بناء قواعدها الشعبية ويزيد من احتمالية تجدد الصراع.

خريطة لقرية نكسالباري نقطة انطلاق الحركة النكسالية والصراع الماوي في الهند¹



إخراج وتصميم

عبد المنعم أبوطالب

أولاً:

الجدور الأيديولوجية للحركة النكسالية في الهند

تنطلق الحركة النكسالية من الأيديولوجيا الماوية التي ظهرت في الهند عام 1967 مع انتفاضة قرية نكسالباري في ولاية غرب البنغال، متأثرة بالثورة الثقافية الصينية وبأفكار المفكر الصيني «ماوتسي تونغ» حول ما أطلق عليه «الحرب الشعبية». ومن هنا ارتبطت تسميتها بالماوية. تبنت النكسالية مزيجاً من الماركسية-اللينينية والفكر الماوي مع إدخال تعديلات تتلاءم مع الخصوصية الريفية والقبلية للمجتمع الهندي. توصف النكسالية بأنها حركة ثورية يسارية متطرفة؛ لذا ينصب تركيزها على النضال الطبقي والثوري ضد الاستغلال الرأسمالي. تركز هذه الأيديولوجيا على جملة من المبادئ المركزية التي شكلت البنية الفكرية والتنظيمية للحركة، أبرزها ما يلي:

- **الحرب الشعبية المطولة:** وهو مبدأ مستمد من فكر «ماوتسي تونغ» يصور الثورة كعملية تاريخية تمر بثلاثة مراحل متعاقبة: المرحلة الأولى؛ وهي الدفاع الاستراتيجي، الذي يركز على بناء قواعد تنظيمية في المناطق النائية والريفية، أما المرحلة الثانية؛ فهي التوازن الاستراتيجي، المتمثل في تصعيد العمليات العسكرية والهجومية لاستنزاف قدرة الخصم، والمرحلة الثالثة؛ فهي الهجوم الاستراتيجي، الذي يستهدف استغلال الفجوات الأمنية للانتقال إلى السيطرة على المراكز الحضرية والسلطة السياسية². في هذا السياق تحتل القاعدة الشعبية—وخاصة الفلاحون—مكانة مركزية كمصدر للحماية والغطاء والموارد للحركة، بينما تُستخدم تكتيكات حرب العصابات في المساحات الريفية والغابات حيث تكون قدرات الدولة محدودة. في السياق الهندي، تجسد هذا المبدأ في تشكيل فصائل مسلحة مثل «جيش تحرير الشعب» (People's Liberation Guerrilla Army)، الذي تبني خطاب يمجّد العنف كوسيلة غير قابلة للتفاوض لمواجهة ما تصفه الحركة بالقمع، وتهدف الاستراتيجية إلى الاستيلاء التدريجي على السلطة عبر المراحل الثلاث السابقة.

- **الاستخدام العنيف للقوة:** تتبنى الحركة مبدأ حمل السلاح كواجب ثوري، وترى أن العنف هو الأداة الوحيدة القادرة على تفكيك بنية الدولة الإقطاعية-الرأسمالية. وتعتبر أن الحوار السياسي والانتخابات آليات برجوازية لخداع الطبقات الفقيرة، داعية بدلاً من ذلك إلى ثورة ديمقراطية جديدة تهدف إلى إعادة توزيع الثروة والسلطة وإسقاط النظام القائم.

- **التركيز على الطبقات المهمشة:** تُعد النكسالية بالأساس حركة احتجاجية اجتماعية تعبر عن مصالح الطبقات المهمشة، وفي مقدمتها الفلاحون والعمال الزراعيون والقبائل الأصلية (Adivasis)، الذين ينظر إليهم بوصفهم ضحايا لما أطلقوا عليه «الاستعمار الداخلي» الناتج عن سياسات التنمية غير المتوازنة والتهميش للمناطق الريفية. كما تتبنى الحركة خطاباً مناهضاً للعولمة وأشكال الاستغلال الاقتصادي المرتبطة بشركات التعدين الوطنية والدولية، باعتبارها تمثل امتداد للاستعمار الحديث في شكل اقتصادي.

كما تولي الأيديولوجيا الماوية أهمية خاصة لقضايا العدالة الجندرية، من خلال التأكيد على تمكين المرأة وإشراكها في مساري النضال المسلح والسياسي معاً. وتشير تقارير ميدانية إلى أن النساء يشكّلن ما يقارب 40% من مقاتلي بعض فصائل الحركة.

- **انتقاد الدولة الهندية:** تنظر الحركة إلى الدولة الهندية بوصفها أداة في يد الرأسمالية المحلية والإمبريالية الأمريكية، وتقدمها باعتبارها «العدو الرئيسي» للشعب. وفي سعيها لاكتساب شرعية أيديولوجية أوسع، تربط النكسالية نضالها المحلي بحركات التحرر العالمي، مثل القضية الفلسطينية والصراع في كشمير، لتقدم نفسها كجزء من جبهة مقاومة عالمية ضد الهيمنة والإمبريالية. كما ترفض الحركة الماركسية الكلاسيكية التي تركز على الطبقة العاملة في المدن، معتبرة الريف نقطة الانطلاق الجوهرية لأي ثورة حقيقية، نظراً لما يمثله من قاعدة اجتماعية خصبة للتعبئة الثورية وبناء القواعد التنظيمية.

- **الثورة الثقافية:** وانطلاقاً من مبادئ ماوتسي تونغ، تدعو الحركة إلى تنقية الوعي الجماهيري من التأثيرات البرجوازية عبر التنقيف السياسي والدعاية المنظمة واستخدام أدوات الإعلام البديل، مثل النشرات والمجلات السرية والإذاعات المحلية. وتهدف هذه الجهود إلى ترسيخ الفكر الماوي بين الفلاحين

والطبقات الدنيا، وبناء وعي جمعي ثوري يناهض القيم السائدة ويُعيد تشكيل الثقافة الشعبية بما يخدم أهداف الحركة الأيديولوجية والتنظيمية.

اعتمدت الحركة النكسالية على هذه المبادئ لتصعيد المواجهة المسلحة مع الدولة، عبر هجمات متكررة على مراكز الشرطة وخطوط السكك الحديدية والمناجم، ومحاولات إقامة ما يشبه «حكومات موازية» في المناطق الخاضعة لنفوذها. وخلال سبعينيات القرن العشرين أطلقت الحركة حملات موجهة في ولايات مثل بيهار أدت إلى خسائر بشرية كبيرة بين المدنيين والعسكريين على حد سواء. أما في العقد الأخير فقد شهدت الحركة تحولات تكتيكية ملحوظة بتبني أشكال من الحرب الهجينة، بما في ذلك استخدام الطائرات المسييرة لأغراض الرصد والهجوم. وبالرغم من ذلك، ظل نفوذها الجغرافي والاجتماعي محصور بشكل أساسي في المناطق الريفية والقبلية، وفشلت في التأثير على المنظومة الفكرية والثقافية لغالبية السكان الهنود حيث ينظر الكثيرون إليها على أنها تهديد للوحدة الوطنية والنظام الديمقراطي الدستوري.

ثانيًا:

الأسباب والعوامل المحركة للتمرد النكسالي

يعد التمرد الماوي (النكسالي) في الهند ظاهرة معقدة ذات جذور اجتماعية واقتصادية وسياسية عميقة. فرغم تراجعها خلال العقدتين الأخيرتين، فإن استمراره يعكس المظالم التاريخية المرتبطة بالفقر والتهميش وغياب العدالة الاجتماعية في المناطق القبلية والريفية³.

الأسباب الاجتماعية والاقتصادية:

يرتبط التمرد الماوي ارتباطًا وثيقًا بأشكال الظلم الاجتماعي والاقتصادي التي تعانيها مناطق ما يُعرف بـ«الحزام النكسالي» أو «الحزام الأحمر»، وهي من أفقر مناطق الهند وأكثرها تهمةً. يعيش المزارعون والعمال الزراعيون - وخاصة من الفئات المهمشة والسكان الأصليين (الأديفاسيين) - في ظل حرمان مزمن من حقوق ملكية الأرض وضعف فرص الوصول إلى الموارد والخدمات الأساسية.

يسيطر كبار الملاك والشركات الكبرى على نحو 80% من الأراضي الزراعية، بينما يعيش أكثر من 70% من الفلاحين تحت خط الفقر. وفي مناطق مثل شوتا ناجبور وأوريسا، يستخرج أكثر من 90% من خام الحديد و80% من الفحم دون أن تعود عائداته على السكان المحليين. كما تتعرض المجتمعات القبلية إلى عمليات تهجير قسري مرتبطة بمشروعات التعدين والتنمية، وسط استغلال من قبل مسؤولين محليين ومقاولين.

هذا التهميش، إلى جانب غياب التعليم والرعاية الصحية والبنية التحتية، عمق الشعور بالظلم والإحباط، وجعل الخطاب الماوي - الذي يصور التمرد باعتباره «حربًا شعبية ضد الدولة البرجوازية» - أكثر جاذبية للطبقات الدنيا والمهمشة.

تحديات الحوكمة وتراجع الثقة في مؤسسات الدولة:

ساهمت تحديات الحوكمة في تعزيز التمرد النكسالي في الهند، حيث أدى نقص الخدمات الأساسية مثل التعليم والرعاية الصحية والبنية التحتية في المناطق الريفية النائية إلى زيادة الشعور بالتهميش وتراجع الثقة في المؤسسات الحكومية. كما ساهم انتشار الفساد على المستويات المحلية والقصور الإداري في تآكل ثقة المواطنين بالحكومة، مما أدى إلى تعاطف بعض السكان مع الجماعات النكسالية التي تقدم نفسها كبديل سياسي واجتماعي. بالإضافة إلى ذلك، أسفر التهجير الناتج عن المشاريع الصناعية الكبرى واستغلال الموارد الطبيعية - دون تعويض مناسب أو إعادة توطين كافية - عن دفع آلاف من أفراد القبائل والفئات الفقيرة نحو الانخراط في النشاط المسلح.

العنف المفرط وإعادة إنتاج الصراع:

ساهم الاستخدام الواسع للقوة من قبل الدولة في تعزيز السردية الماوية حول «الدولة القمعية»، مما أدى إلى استمرار الصراع. فقد وثقت تقارير منظمات حقوق الإنسان انتهاكات من جانب الأجهزة الأمنية في المناطق المتضررة من التمرد النكسالي، بما في ذلك التعذيب أثناء الاحتجاز، وعمليات القتل خارج نطاق القانون المعروفة بـ«المواجهات المفبركة»، بالإضافة إلى الحملات العسكرية ضد القرى المشتبه في تعاطفها مع الماويين. هذه الإجراءات ساهمت في تعزيز التصور الماوي للدولة كأداة قمعية تحت سيطرة النخب، مما دفع بعض السكان المحليين إلى رؤية المقاومة المسلحة كوسيلة لتحقيق العدالة⁴.

اعتمدت الحركة النكسالية على استثمار على هذه الدوافع في خلق شعور بالظلمية الجماعية داخل المناطق الفقيرة والمهمشة، وتعمل على إعادة تأطير العلاقة مع الدولة بحيث تُصورها كالجبهة المسؤولة الأساسية عن معاناة السكان. في المقابل، تطرح نفسها بوصفها البديل القادر على تحقيق العدالة الاجتماعية وحماية الفئات المحرومة.

وتركز الحركة في عمليات التجنيد على الفلاحين والفقراء والمجتمعات المهمشة، مع توظيف منظمات واجهة مثل اتحادات الفلاحين والجمعيات الثقافية لتسهيل الوصول إلى الفئات المستهدفة. كما تعتمد على الدعاية والترويج لمعاناة الفقراء من التهميش والاستغلال والتعامل الأمني العنيف لإضفاء شرعية

سياسية على مطالبها. وتُمكن هذه الآليات الحركة من الحفاظ على قاعدة مجندين واسعة في المناطق الطرفية، مستفيدة من انتشار البطالة والفقر لجذب الشباب من الطبقات الدنيا. وتُعد الوعود بالعدالة والحماية أداة أساسية لتعزيز الولاء، كما يظهر في حالة تجنيد الشباب غير الموظفين والطلاب الذين ينجذبون إلى الأيديولوجيا الماوية بوصفها وسيلة للتمكين الاجتماعي ومقاومة التهميش.

ثالثاً:

الأصول التاريخية وتطور الحركة النكسالية في الهند

تُعد النكسالية أو التمرد الماوي اليساري المتطرف، واحدة من أطول الصراعات الداخلية في تاريخ الديمقراطية الناشئة، ومرت بثلاثة مراحل رئيسية، وهم⁵:

المرحلة الأولى: النشأة والنضال المبكر (1967-1974)

اندلعت الشرارة الأولى للنكسالية في مايو 1967، عندما قاد «تشارو ماجومدار» و«كانو سانغال» و«جانغال سانغال» احتجاجات الفلاحين في قرية نكسالباري بمقاطعة دارجيلينغ، ولاية غرب البنغال، والتي جاءت ردًا على صراع على الأراضي بين الفلاحين والملأك الإقطاعيين، حيث أطلقت الشرطة النار على المحتجين، مما أسفر عن مقتل 11 شخص وأشعل حركة تمرد مسلح واسعة.

نشأت هذه الحركة في سياق انقسام أيديولوجي داخل الحزب الشيوعي الهندي (الماركسي)، إذ انشق الجناح الراديكالي ليؤسس عام 1969 الحزب الشيوعي الهندي (الماركسي-اللينيني)، الذي تبني مبدأ استراتيجية «الحرب الشعبية المطولة» المستوحاة من الفكر الماوي والثورة الثقافية الصينية، دفاع عن حقوق الفلاحين والقبائل الأصلية (الأديفاسي).

واجهت هذه الموجة الأولى قمع عنيف من الدولة، إذ أطلقت الحكومة عملية «ستيبلتشي» (1971-1972) التي أدت إلى اعتقال ومقتل قادة رئيسيين، بما في ذلك ماجومدار عام 1972، كما أدت الانقسامات الداخلية حول جدوى العنف واستراتيجيات التحالف إلى تفكك التنظيم وإضعافه، مما حد من تمدده خارج غرب البنغال مع منتصف السبعينيات.

المرحلة الثانية: مرحلة إعادة التنظيم والتمدد (1975-2003)

وبالرغم من الضربات المتتالية التي تعرضت لها، نجحت الحركة الماوية في إعادة بناء صفوفها خلال السبعينيات والثمانينيات من خلال فصائل محلية ركزت على القضايا الإقليمية والاجتماعية. ففي عام 1975 برز «المركز الشيوعي الماوي للهند» (Maoist Communist Centre of India) في ولاية بيهار، الذي جمع بين الأيديولوجيا الماوية والدفاع عن حقوق القبائل المهمشة. ثم تأسست عام 1980 «مجموعة حرب الشعب» (People's War Group) في أندرا براديش، التي تبنت برنامج للإصلاح الزراعي ونفذت عمليات اغتيال وكمائن ضد الشرطة والإقطاعيين، ما أكسبها قاعدة دعم واسعة بين المجتمعات الريفية.

وفي التسعينيات، امتد النشاط المسلح إلى ولايات أخرى مثل أوريسا، ماديا براديش، وجارخاند، مكوناً ما عُرف لاحقاً بـ«الممر الأحمر»، وهو شريط جغرافي يمتد عبر تسع ولايات غنية بالموارد الطبيعية، لكنها تعاني من الفقر والتهميش. واعتمدت الحركة في هذه المرحلة على الغابات كملاجئ آمنة لبناء قواعدها، واستثمرت مشاعر الظلم الاقتصادي والاجتماعي الناتجة عن الاستغلال الاقتصادي والتمييز ضد جماعات الأديفاسي، التي تمثل الأغلبية السكانية في هذه المناطق.

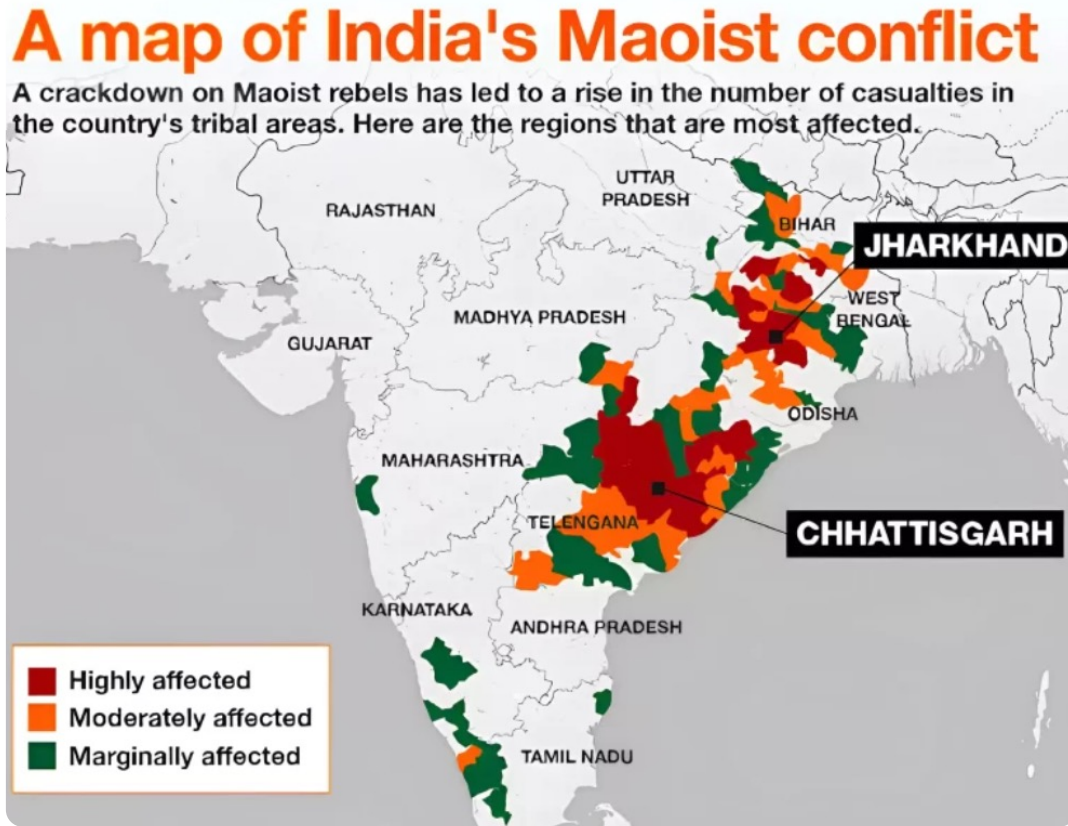
كما عملت الحركة خلال هذه المرحلة على بناء شبكة من العلاقات مع الحركات الماوية في جنوب آسيا، ارتكزت بالأساس على الروابط الأيديولوجية والتنظيمية أكثر من كونها تحالفات عملياتية أو عسكرية مباشرة. فقد أقامت الحركة منذ تسعينيات القرن الماضي قنوات اتصال مع الحزب الشيوعي الماوي النيبالي، وتحول هذا التواصل إلى نوع من التحالف الثوري العابر للحدود، واستهدف هذا التحالف تعزيز العمق الاستراتيجي للحركة داخل الهند، عبر استلهاهم تجربة الماويين النيباليين الذين نجحوا مؤقتاً في تحويل تمردهم إلى قوة سياسية شرعية.

كما تتمتع الحركة بعلاقات جيدة مع الجماعات المسلحة في ميانمار، كما توجد محاولات من جانبهم لإنشاء قواعد دعم في مناطق مزارع الشاي في شمال آسام وبعض المناطق القبلية الواقعة في المناطق الجبلية الداخلية.

كما تشارك الحركة في إطار تنسيقي أيديولوجي عبر لجنة تنسيق الأحزاب الماوية في جنوب آسيا التي أنشئت عام 2001 لتبادل الخبرات والخطط الثورية بين الماويين في الهند ونيبال وبنجلاديش وسريلانكا

وبوتان، في محاولة لتوحيد مبدأ «الحرب الشعبية المطولة» في الإقليم. كما انضمت إلى الحركة الثورية الدولية (RIM) منذ الثمانينيات، ما منحها بعداً رمزياً ضمن الشبكة العالمية للماويين الجدد في آسيا وأمريكا اللاتينية. ورغم الاتهامات الحكومية بوجود دعم خارجي من جهات مثل جهاز الاستخبارات الباكستاني، فإن الحركة تنفي هذه الاتهامات حرصاً على تأكيد طابعها المستقل، وترفض أي اتهام بأنها أداة تخدم أجندات خارجية⁶.

خريطة المناطق المتأثرة بالنكسلايت والصراع الماوي في الهند⁷



المرحلة الثالثة: التوحيد والتصعيد (2004 - الحاضر)

شهد عام 2004 نقطة تحول مفصلية باندماج «المركز الشيوعي الماوي للهند» و«مجموعة حرب الشعب» في «الحزب الشيوعي الهندي (الماوي)» (CPI-Maoist)، الذي مثل الإطار الموحد والأكثر تنظيماً للحركة، وبلغ التمرد ذروته عام 2010، حين سيطر الماويون على نحو 20% من الأراضي الهندية، وجندوا ما يقارب

20 ألف مقاتل، وتسببوا في مقتل أكثر من ألف شخص في ذلك العام وحده. وردت الدولة بعمليات أمنية كبرى مثل «عملية غرين هانت» (2009-2010)، التي أسفرت عن مقتل قادة بارزين، أبرزهم كيشينجي عام 2011، بالتوازي مع إطلاق برامج تنموية استهدفت معالجة جذور الصراع الاجتماعي والاقتصادي.

ومع استمرار الحملات اللاحقة مثل «عملية كاغار»، وتوسع مبادرات التنمية الريفية ضمن برنامج «إنرود» (Inroad) لتحسين البنية التحتية، تراجع النشاط المسلح بنحو 70% بحلول عام 2025، ورغم هذا الانحسار الكبير وفقدان الحركة أكثر من 90% من قواعد الميكانية، فإنها لا تزال تنفذ هجمات متفرقة وتسعى إلى إعادة صياغة خطابها حول قضايا البيئة وحقوق القبائل في مواجهة مشاريع التعدين الكبرى، في محاولة للبقاء ضمن المشهد السياسي والاجتماعي للهند المعاصرة.

رابعًا:

السياسات الحكومية في مواجهة التمرد النكسالي

تواجه الدولة الهندية تحديات كبيرة ومعقدة في مواجهتها للتمرد الماوي (النكسالي)، إذ تمثل الطبيعة الجغرافية القاسية أحد أبرز العوائق أمام العمليات الأمنية، حيث يستخدم المقاتلين من الحركة الغابات الكثيفة والتضاريس الوعرة كملاجئ آمنة تمنحهم القدرة على الحركة والاختباء. وتزداد الأزمة تعقيدًا بسبب اندماج الماويين داخل المجتمعات القبلية المحلية، مما يضعف من فاعلية الاستخبارات ويجعل من الصعب التمييز بين المتمردين والمدنيين. كما أن ضعف التنسيق بين أجهزة الأمن المختلفة، يحد من قدرة الدولة على تنفيذ عمليات شاملة وفعالة.

إلى جانب ذلك، يتبنى الماويون تكتيكات حرب العصابات مثل الكمائن والهجمات الخاطفة، معتمدين على معرفتهم الدقيقة بالبيئة المحلية، وهو ما يضع القوات الأمنية في موقع رد الفعل المستمر، كما تستخدم المظالم الاجتماعية والاقتصادية العميقة مثل الفقر، غياب العدالة في توزيع الأراضي، وارتفاع البطالة بين الشباب، في تعزيز شرعيتها وكسب دعم المجتمعات الفقيرة. كما تواجه الحكومة معضلة أخرى تتمثل في ضرورة الموازنة بين العمل العسكري واحترام حقوق الإنسان، إذ إن أي تجاوزات أو انتهاكات قد تدفع السكان نحو تأييد خطاب المتمردين.

من ذلك اعتمدت الحكومة الهندية سياسة مواجهة للتمرد الماوي تقوم عبر مراحل متعاقبة من المقاربات، تراوحت بين الحلول العسكرية، والسياسات التنموية الهادفة إلى معالجة الأسباب الجذرية للصراع، وصولًا إلى استراتيجيات الاحتواء والتسوية.

1. المقاربة الأمنية والعسكرية التدريجية:

تبنت الحكومة الهندية مقاربة أمنية قائمة على الردع العسكري في مواجهة التمرد الماوي، عبر سلسلة

من العمليات الأمنية واسعة النطاق. من أبرزها عملية «جرين هانت» (Green Hunt) عام 2009، التي مثلت نقطة تحول في سياسة الدولة تجاه العمليات التي يشنها أتباع الحركة، إذ شملت نشر قوات خاصة مثل «كوبرا» (COBRA) و«جراي هاوندز» (Greyhounds). كما تم توظيف التكنولوجيا الحديثة في تتبع المتمردين عبر أنظمة الاستشعار والمراقبة الجوية والطائرات بدون طيار. وفي الفترة ما بين 2021 و2025، أطلقت الحكومة «عملية كاجار» (Operation Kagar) التي استهدفت معاقل الماويين في ولايات تشاتيسغار وأوريسا، وأسفرت عن تقليص نطاق نفوذهم إلى أقل من 5% من الأراضي التي كانوا يسيطرون عليها سابقاً.

إلى جانب ذلك، خصصت الحكومة ميزانيات ضخمة لتعزيز القدرات الأمنية في المقاطعات المتأثرة بالتمرد، من خلال تحديث الشرطة المحلية، وتوسيع برامج التدريب والتسليح، وتطوير منظومات الرصد والمراقبة باستخدام المسيرات. كما طُرحت فكرة إشراك الجيش النظامي في المواجهة، غير أن القيادة العسكرية رفضت ذلك، معتبرة أن الصراع ذو طبيعة داخلية اجتماعية لا يبرر استخدام الجيش ضد المواطنين.

وبديلاً عن تدخل الجيش، لجأت الحكومة إلى تسليح بعض القبائل المحلية ضمن مبادرة «سلوى جودوم» (Salwa Judum) التي أطلقت بمبادرة من الزعيم القبلي ماهيندرا كارما، وهو شيعي سابق انشق عن الماويين وتحالف مع السلطات إلا أن هذه السياسة أدت إلى ارتفاع حدة الاستقطاب داخل المجتمعات القبلية، إذ قُسمت القبائل إلى فئتين: مؤيدة ومعارضة، ومنحت الحكومة الفئة المؤيدة أسلحة وأموال لمواجهة الماويين. ومع مرور الوقت، تحولت التجربة إلى إحدى أكثر مراحل الصراع دموية، حيث سجلت انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان، وبلغت ذروة المواجهات عام 2010 بأكثر من ألف قتيل. وفي عام 2011، قضت المحكمة العليا الهندية بحظر الميليشيا بعد إدانتها بممارسة العنف والترويع ضد المدنيين⁸.

2. التحول من المواجهة الأمنية إلى التنمية:

أدركت الحكومة الهندية أن الحل العسكري وحده غير كافٍ لإنهاء التمرد الماوي، فبدأت منذ عام 2006 في تبني مقاربة شاملة تمزج بين الأمن والتنمية ومعالجة المظالم الاجتماعية والاقتصادية التي تعاني منها الفئات المهمشة في المناطق القبلية. وفي هذا الإطار، صدر قانون حقوق الغابات الذي عزز حقوق السكان

الأصليين في أراضيهم ومواردهم، كما أطلقت الحكومة برامج للتدريب والتشغيل مثل «مبادرة روشني» ومعاهد التدريب الصناعي، بهدف توفير بدائل اقتصادية للشباب المعرضين للتجنيد من قبل الماويين.

كما جرى تنفيذ «برنامج العمل المدني» (CAP) لتعزيز الثقة بين القوات الأمنية والمجتمعات المحلية، و«برنامج المناطق الطموحة» الذي استهدف تسريع التنمية في 112 منطقة تُعد من بين الأكثر تَخَلُّفًا في البلاد، والتي كانت غالبيتها خاضعة للنفوذ الماوي.

وفي عام 2017، اعتمدت الحكومة استراتيجية وطنية متكاملة عُرفت باسم «سامادهان» (SAMADHAN)، شكلت الإطار العام لمكافحة التمرد الماوي. ارتكزت هذه الاستراتيجية على القيادة الذكية، والاستباقية العملية، وتعزيز القدرات الاستخباراتية، إلى جانب توظيف التكنولوجيا الحديثة مثل نظم المعلومات الجغرافية (GIS) في تخطيط التنمية والبنية التحتية. كما ركزت على قطع مصادر التمويل عن المتمردين، ومواجهة دعايتهم الإعلامية عبر المنصات الرسمية وبرامج التبادل الشبابي، بما يسمح للدولة بمنافسة الخطاب الماوي داخل المجتمعات القبلية⁹.

وساهم دمج المناطق المتمردة في خريطة التنمية الوطنية من خلال بناء الطرق وأبراج الاتصالات وتوسيع الخدمات التعليمية والصحية، في تقليص جاذبية الخطاب الماوي، بعدما بدأ السكان المحليون ينالون خدمات حكومية مباشرة تقلل من اعتمادهم على «الحكومات الموازية» التي كان المتمرّدون يقيمونها¹⁰.

3. الاحتواء وإعادة الإدماج:

أدى تخلي الماويين النيباليين عن العنف عام 2006 إلى زيادة عزلة نظرائهم في الهند، الذين ظلوا يفتقرون إلى النفوذ السياسي والاجتماعي مقارنة بالأحزاب الشيوعية الأخرى ذات الحضور في النقابات العمالية واتحادات الطلاب وجمعيات المزارعين. ومع تغير أنماط الحياة وتزايد تطلعات الأجيال الشابة من أبناء القبائل نحو التعليم والعمل الحضري، فقدت الأساليب الماوية التقليدية للتعبئة جاذبيتها، ولم تعد الحياة المتنقلة في الغابات خيارًا جذابًا للشباب.

إزاء هذا التراجع في الدعم الشعبي، اعتمدت الحكومة على نهج يقوم على الاحتواء والمصالحة المشروطة، فشجعت المقاتلين على الاستسلام والمشاركة في برامج العفو مقابل حوافز مالية متفاوتة بحسب الرتب

التنظيمية، مع مكافآت إضافية لمن يسلمون أسلحتهم. كما أُتيحت لهم فرص للتدريب المهني أو الالتحاق بوظائف حكومية، فيما مُنح آخرون أراضٍ لإعادة بناء حياتهم. وفي بعض الحالات، استعانت الشرطة بعدد من المنشقين كمخبرين أو أدلاء في العمليات الميدانية، ما ساهم في تفكيك الحركة من الداخل.

خامسًا:

الواقع الراهن للنكسالية بين التراجع الميداني واحتمالات التجدد

انعكست المقاربة الأمنية-التنموية للدولة في مواجهة الحركة في تحقيق نتائج ملموسة على أرض الواقع؛ فوفقًا لإحصاءات وزارة الداخلية الهندية في أبريل 2025، تم خفض عدد هذه المناطق المتأثرة بالتمرد الماوي/النكسالي من 126 منطقة إلى 90 منطقة في أبريل 2018، ثم إلى 70 منطقة في يوليو 2021، وإلى 38 منطقة في أبريل 2024. وأوضح البيان أن عدد المناطق المتأثرة حاليًا لا يتجاوز 18 منطقة فقط. كما انخفض عدد المناطق الأكثر تضررًا من 12 إلى 6 مناطق، وتشمل أربع مناطق في تشهاتيسغار (بيجابور، كانكر، نارايانبور، وسوكما)، ومنطقة واحدة في جهارخاند (ويست سنبوم)، وأخرى في مهاراشترا (غادشيريولي). أما عدد المناطق المثيرة للقلق التي تتطلب توفير موارد إضافية بشكل مكثف فقد تراجع من 9 إلى 6 مناطق، كما انخفض عدد المناطق الأخرى المتأثرة من 17 إلى 6 مناطق أيضًا. وتراجعت

الخسائر البشرية حيث سجلت منظمة

ACLED في عام 2025 إلى 255 قتيلاً حتى

شهر أكتوبر، مقارنة بـ 301 في 2024، مما

يشير إلى انخفاض بنسبة 15%¹¹.

خريطة للمقارنة بين المناطق المتأثرة بالصراع الماوي

بين عامي 2013-2025¹²

ورغم هذا التراجع، لا تزال بعض

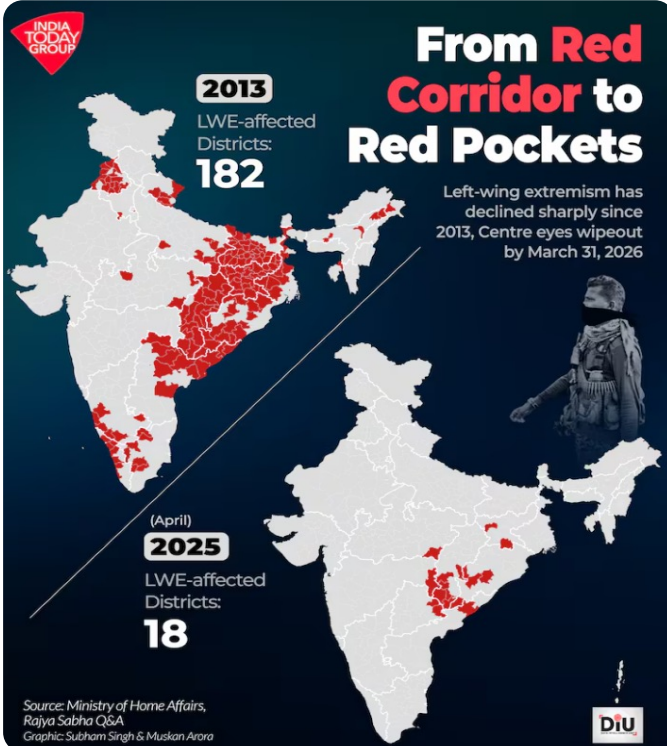
الجماعات الماوية تنفذ هجمات محدودة

مستفيدة من التوترات حول مشروعات

التعدين غير المشروع والتهجير القسري،

إضافة إلى الانتهاكات الأمنية التي توجب

المظالم المحلية.



ومن جانب آخر، شكل صعود تيار الهندوتفا منذ عام 2014 منعطفًا في بنية الصراع الداخلي، إذ تبني حزب بهاراتيا جاناتا أجنحة هندوسية قومية متشددة، ما عزز شعور فئات واسعة من اليساريين والليبراليين والأقليات بأن النظام ينزلق نحو القومية الهندوسية الإقصائية. وقد أدى هذا إلى توحيد طيف واسع من القوى المعارضة، من الشيوعيين والليبراليين إلى المسلمين والداليت والنسويات، في جبهة فكرية وسياسية عابرة للأيديولوجيات في مواجهة اليمين المتطرف.

تجلى هذا التقاطع في حادثة اغتيال الصحفية جوري لانكيش عام 2017، التي كانت تنتقد السياسات اليمينية للحكومة وتناصر قضايا الطبقة العاملة والمهمشين. ورغم أن السلطات حاولت تحميل الماويين مسؤولية اغتيالها، فقد أجمعت قوى المعارضة على رفض الاتهام، معتبرة الحادثة نتيجة مباشرة لخطاب الكراهية والتحريض الذي يروجه أنصار التيار القومي الهندوسي.

وترى تحليلات حديثة أن الماويين يملكون فرصة لاستعادة نفوذهم السياسي والاجتماعي إذا تمكنوا من إعادة إنتاج خطابهم الأيديولوجي بما يتلاءم مع التحولات الطبقيّة في الهند. فبينما تتركز قواعدهم في الغابات والمناطق الريفية، أصبحت الطبقة العاملة اليوم في المدن الكبرى، ما يفرض على الحركة تطوير آليات تواصل جديدة وتبني قضايا العدالة الاجتماعية والاقتصادية التي تعكس الفوارق الطبقيّة المتزايدة. فقد كشف تقرير اقتصادي حديث أن 1% من الهنود يمتلكون 22% من الدخل القومي، و10% فقط يسيطرون على 57% من الثروة، في حين لا تتجاوز حصة نصف السكان 13%، وهو ما يخلق أرضية خصبة لتجدد السرديات الثورية الماوية.

سادسًا:

تداعيات التمرد النكسالي/الماوي على الهند

ترك التمرد النكسالي انعكاسات على استقرار الهند وبنيتها الداخلية ومكانتها الدولية. فداخليًا، أعاد الصراع تشكيل العلاقة بين المركز والأطراف، فقد كشف عن عمق الاختلال في توزيع الثروة والفرص بين المناطق الحضرية المزدهرة والمناطق القبلية والريفية المهمشة. هذا التفاوت البنيوي أسهم في تآكل الثقة بين الدولة والمجتمعات المحلية. كما أدت المواجهة الطويلة إلى عسكرة عدد من المناطق الريفية، وتوسيع صلاحيات الأجهزة الأمنية والاستخباراتية، وهو ما أثار مخاوف بشأن تراجع الحريات المدنية وتآكل الهامش الديمقراطي الذي تفتخر به الهند تاريخيًا.

وعلى الصعيد الإنساني والاجتماعي، تسبب الصراع في نزوح نحو نصف مليون شخص من مناطقهم، وتكبد الاقتصاد خسائر سنوية تُقدر بنحو 10 مليارات دولار، خاصة في قطاعات الزراعة والتعدين. كما أدى إلى تفاقم الفقر والأمية فيما يُعرف بالحزام الأحمر، حيث قُتل أكثر من 20 ألف شخص بين عامي 1980 و2015. وأسهم التمرد كذلك في استنزاف القدرات العسكرية والأمنية للدولة، إذ خصص الجيش نحو 50 ألف جندي لمواجهة الماويين، ما انعكس على قدرته في التعامل مع الجبهات الحدودية الحساسة، خصوصًا مع الصين وباكستان.

وعلى المستوى الدولي، أثر التمرد النكسالي على صورة الهند كأكبر ديمقراطية في العالم، إذ واجهت الحكومة انتقادات متكررة من منظمات حقوق الإنسان الدولية بشأن الانتهاكات في مناطق التمرد. كما وظفت الصين — التي تُعد المرجعية الأيديولوجية التاريخية للحركة الماوية — هذا الملف في خطابها الإعلامي في بعض المناسبات لتقويض صورة الهند والتشكيك في استقرارها الداخلي.

في الختام، يظهر الوضع الحالي للحركة النكسالية في الهند بحلول عام 2025 تراجعًا واضحًا في وتيرة العنف المسلح ونطاق نفوذ المتمردين، نتيجة للسياسات الأمنية المتطورة والمقاربات التنموية الشاملة

التي تبنتها الدولة خلال العقدين الأخيرين. ومع ذلك، فإن العوامل التي غذت الصراع مثل التفاوت الاجتماعي والاقتصادي في المناطق القبلية، وغياب العدالة في توزيع الموارد، واستمرار التهميش السياسي، لا تزال قائمة دون معالجة جذرية. وفي ظل حالة الاستقطاب السياسي وتفاوت التنمية الإقليمية، يظل خطر تجدد النشاط النكسالي قائماً ما لم تُترجم الجهود الحكومية إلى عدالة فعلية تعيد بناء الثقة بين الدولة والمجتمعات المحلية.

1. Naxalbari, the Bengal village where 50 years of a movement is celebrated, The Hindu, 2017, <https://www.thehindu.com/news/national/other-states/naxalbari-the-bengal-village-where-50-years-of-a-movement-is-celebrated/article18447130.ece>
2. Dipak Gupta, The Naxalites and the Maoist Movement in India: Birth, Demise, and Reincarnation, Democracy and Security , VOL 3(2), 2007, https://www.researchgate.net/publication/250893588_The_Naxalites_and_the_Maoist_Movement_in_India_Birth_Demise_and_Reincarnation
3. Eric Scanlon, Fifty-One Years of Naxalite-Maoist Insurgency in India, Asian Journal of Peacebuilding, VOL 8(2), 2020, https://ipus.snu.ac.kr/eng/wp-content/uploads/sites/207/2020/AJP-608_2-Eric-Scanlon.pdf
4. Naxalism in India, Origin, Causes, Challenges, Measures, Vajiram & Ravi Institute for IAS Examination, May 16, 2025 <https://vajiramandravi.com/upsc-exam/naxalism-in-india>
5. Mark Moyar, India's Naxalite Insurgency: History, Trajectory, and Implications for U.S. Policy, Strategic Perspectives 22, National Defense University Press, 2014, <https://ndupress.ndu.edu/Portals/68/Documents/stratperspective/inss/Strategic-Perspectives-22.pdf>
6. N Manoharan, Indian Maoists: The Extent of Their External Linkages, Vivekananda International Foundation, 2012, <https://www.vifindia.org/print/1119>
7. Saif Khalid, Mohsin Ali, Where is the Indian government fighting Maoist rebels?, Al Jazeera, 2017, <https://www.aljazeera.com/news/2017/5/where-is-the-indian-government-fighting-maoist-rebels>
8. Rhishita Guha, Nandini Sundar, Supreme court on Salwa Judum, Economic and Political Weekly, VOL.46(29), https://www.researchgate.net/publication/294602589_Supreme_court_on_Salwa_Judum
9. B S Nagial, Countering Left-Wing Extremism in India, Volume 11, Issue 4, April 2023, <https://ijcrt.org/papers/IJCRT2304169.pdf>
10. Alok Kumar Shukla, Red Shadows Fading: The Decline of Naxalism in India and Government Response in a New Era, The Academic, Volume 3, Issue 3, March 2025, <https://theacademic.in/wp-content/uploads/2025142/04/.pdf>
11. Q&A: What does India's Naxal-Maoist insurgency look like in 2025?, ACLED, 25 June 2025, <https://acleddata.com/update/qa-what-does-indias-naxal-maoist-insurgency-look-2025>
12. Subham Singh, Narrowing Naxal hubs: How India's red corridor has shrunk, India today, 2025, <https://www.indiatoday.in/diu/story/narrowing-naxal-hubs-how-india-red-corridor-has-shrunk-273267629-05-2025->

لمزيد من القراءة

يمكنكم زيارة مكتبة المركز



مكتبة
المركز المصري
للفكر والدراسات الاستراتيجية